



THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC
TO THE UNITED NATIONS

320 Second Ave. 15th Floor, New York, N. Y. 10017
Tel: (212) 661-1313

Facsimile Transmission

REF: 61 st UNGA	DATE: 6 October 2006
SEND TO: Reach and Critical Will	FROM: Mr. Bassam Darwish Counsellor
FAX: (212) 286-8211	FAX: (212) 983-4439
ATTN: Heikki	SUBJECT: statement delivered before the Committee on Disarmament in Arabic
Total number of transmitted pages including this page: 6	

بيان

السفير الدكتور بشائر الجعفري

المندوب الدائم

للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

أمام

اللجنة الأولى المعنية

بنزع السلاح والأمن الدولي

المناقشة العامة

الدورة الحادية والستين للجمعية العامة

نيويورك في 6 تشرين الأول 2006

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيدة الرئيس،

بداية أود باسم وفد بلادي أن أتوجه إليكم بأحر التهاني على الثقة التي حظيت بها بانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة وانتخاب أعضاء مكتبكم، ونحن نتطلع إلى التعاون معكم لإنجاح أعمال لجنتنا على الوجه الذي نرنو إليه جميعاً. ويود وفد بلادي أيضاً أن يقدم الشكر لمساعد الأمين العام لشؤون نزع السلاح السيد (نوبواكي تاناكا) على كلمته الشاملة ودوره البناء في دعم وإنجاح أعمالنا، كما ونؤيد ما جاء في بيان ممثل أندونيسيا الذي أدلى به نيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

السيدة الرئيس،

إن حالة التشاؤم التي تلف المشهد السياسي الدولي اليوم تتناقض مع التفاؤل الذي كان قد ساد المجتمع الدولي بعد انتهاء حقبة التوتر الدولي في بداية التسعينيات، كما تبعث على القلق العميق بفعل محاولات البعض المتكررة لفرض سياسات خاطئة وقصيرة النظر ومخالفة لمبادئ ومقاصد الميثاق قافرين في ذلك فوق أجمدية لغة الحوار واحترام المصالح ومستحعين للغة القوة والقهر والإذعان في زمن لم يعد يحتمل مثل هذا النهج، وهذا ما يدعو بالحاج إلى ضرورة تكثيف الجهود المخلصة والإرادة السياسية الشفافة لاحترام ميثاق الأمم المتحدة والعمل في إطار شفاف متعدد الأطراف لإحياء ثقة المجتمع الدولي بالمؤسسات الدولية ولإعادة التوازن إلى العلاقات الدولية.

السيدة الرئيس،

لقد أصبح من الملح، أكثر من أي وقت مضى، السعي بشكل حثيث لترح أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي وذلك حماية للبشرية من خطر استخدامها أو التهديد باستخدامها أو حتى لتلافي الأخطار البيئية الخطيرة الناجمة حاضراً ومستقبلاً عن المفاعلات النووية العسكرية أو عن دفن النفايات النووية في باطن الأرض كما تفعل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الجولان السوري المحتل. وهنا نود التأكيد على وجوب أن تولي لجنتنا هذه عناية خاصة لعدم السماح

بازدواجية المعايير والتمييز ضد مصالح الشعوب تحت مسميات شتى، كأن يساعد البعض دولة معتدية كإسرائيل، أداها المجتمع الدولي مئات المرات جراء احتلالها أراضي الآخرين بالقوة وقمعها لحقوق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، لحيازة التكنولوجيا النووية العسكرية وتزويدها بكل الوسائل والخبرات والأجهزة اللازمة لصناعة السلاح النووي، متجاهلين الإلتزامات الدولية الناطقة لذلك وقرارات الأمم المتحدة من جهة، في حين أن هؤلاء البعض يضغطون على هذه الدولة الأخرى أو تلك بذرائع سياسية واهية لمنعها من استخدام الطاقة النووية لغايات سلمية مدنية محتمة. إن قيام إسرائيل بشر ثمانية مفاعلات نووية تنتج البلوتونيوم المخصص لصناعة القنابل النووية فوق رقعة من الأرض لا تتجاوز مساحتها عشرين ألف كيلومتر مربع أمر ينبغي أن يعالج بشكل حاسم وسريع لأن عطر ذلك يمس بأمن جميع دول المنطقة دوغما استثناء. ولقد أخذت دول كبرى بالتزاماتها الدولية في مضممار عدم الانتشار النووي على مدى عقود عندما زودت إسرائيل ولاتزال بالمفاعلات النووية والماء الثقيل والعلماء والتكنولوجيا النووية وبوسائل إطلاق الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية، لابل إن إحدى الدول الأوروبية زودت إسرائيل مؤخراً بثلاثة غواصات قادرة على حمل وإطلاق صواريخ نووية. كما تقوم دولة أوروبية أخرى بمشاركة إسرائيل في نشاطها العسكري في الفضاء عبر مشروع فينوس وهو قمر صناعي يستخدم لأغراض عسكرية. وحري هذه الدول أن تسائل نفسها عن سياساتها تلك التي تقوض مصداقية ادعائها بأنها تعمل على تحقيق عالية عدم الانتشار النووي بموجب الميثاق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

السيدة الرئيس:

لقد أكدت بلادي مراراً وتكراراً ترحيبها وحرصها على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وقد تقدمت سوريا بتاريخ ٢٩/٢/٢٠٠٣، بتشريخ قرار أمام مجلس الأمن لإحلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وللأسف لم يتم حتى الآن اعتماد تلك المبادرة التي مازالت مطروحة باللون الأزرق وذلك بسبب معارضة وفد إحدى الدول الكبرى وازدواجية اللغة السائدة في تعامل هذا الوفد مع

مسائل نزع أسلحة الدمار الشامل. وبسبب عجز كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن اعتماد هذا القرار فإن إسرائيل تستمر في تحديها للمجتمع الدولي من خلال المضي قدماً في برامجها النووية العسكرية وفي رفضها الانضمام لاتفاقية منع الانتشار النووي وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن إسرائيل هي مصدر الإرهاب التقليدي والنووي في منطقتنا وهي تشكل العقبة الكأداء أمام تحقيق أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط. وغني عن القول أن المجتمع الدولي قد أدرك منذ زمن بعيد موقفها هذا الذي ينتهك المرجعيات الدولية النازمة لعدم الانتشار النووي ويلحق ضرراً بالغاً بمصداقية وعالمية معاهدة الانتشار النووي وبالطبع يحول دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أسرة بمعاهدات راروتونغا وبليندابا وبانكوك وتلاتيلونكو وسيمبالاينسك.

وفي هذا الإطار فإن وفد بلادي يدعو المجتمع الدولي للمطالبة بـ:

- ١- انضمام إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك منشآت ومخزونات نووية، إلى معاهدة حظر الانتشار النووي ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإزالة كامل مخزونها من تلك الأسلحة، وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١.
- ٢- اعتماد الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكونا الإطار الأنسب لمباحثات جديدة من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

السيدة الرئيس:

لقد علت أصوات البعض مشيرة إلى أن دورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨ والتي حدد فيها المجتمع الدولي أولويته بالعمل الجاد نحو نزع السلاح النووي ثم باقي أسلحة الدمار الشامل فالأسلحة التقليدية قد أصبحت قديمة ولاتواكب الوضع الراهن. إن وفد بلادي يريد أن يسجل بأن هذه الأصوات لاترعى الصديق والحقيقة حيث لا بد من التذكير هنا بأن منع الأمم المتحدة من

تحقيق هذه الأولويات الثلاث هو الذي أدى إلى إضعاف المعاهدات والضوابط الدولية لزرع أسلحة الدمار الشامل، وإلى تعطيل عمل كل من مؤتمر نزع السلاح في جنيف وهيئة نزع السلاح. إن إصرار الدول النووية على عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب نتائج مؤتمري المراجعة لعام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ هما السببان الحقيقيان اللذان أديا إلى فشل مؤتمر المراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٥، وإلى شكوى المجتمع الدولي من وجود انتقائية فظة وعدم عدالة فاضح في التعامل مع قضايا نزع السلاح، كما ويعززا الشكوك في مدى قدرة الصكوك الدولية على الحفاظ على مصداقيتها.

السيدة الرئيس،

إن الجمهورية العربية السورية تتابع مسائل نزع السلاح وتؤكد على الالتزام بتأييد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بموضوع نزع أسلحة الدمار الشامل في العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل أولوي، خاصة وأن بلادي طرف منذ العام ١٩٦٨ في معاهدة عدم الانتشار النووي، وهي ملتزمة أيضاً بنظام الضمانات المنبثق عنها.

وأخيراً فإن بلادي تؤيد قرار الجمعية العامة رقم ٣٣/٥٥ (حاء) المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" وتدعو إلى اتخاذ خطوات عملية نحو وضع برنامج زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة وفي ظل رقابة دولية فعالة.

وشكراً السيدة الرئيس،،،